

فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة

الأستاذة : ساجي فاطيمة

أستاذة مساعدة

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

جامعة تيارت

الملخص:

الميزانية العامة للدولة هي برنامج يوضع من طرف السلطة العمومية ، لفترة زمنية مستقبلية عادة ما تكون سنة ، و هي تمر بمراحل أساسية متتابعة و متجددة تشرح طبيعة الأنشطة و العمليات المكونة للميزانية العامة ، حيث يتم فيها مقابلة النفقات العامة بالإيرادات العامة، و نتيجة للتطورات العالمية الحاصلة قامت الجزائر بإصلاح النظام الميزاني و ذلك من أجل عصرنته و مواكبته مع نظام الدول المتطورة.

فالإيرادات العامة للميزانية تتكون من مصدرين رئيسيين في الجزائر هما: الجباية العادية و الجباية البترولية ، إذ تعتبر الجباية مشتقا اقتصاديا هاما يعكس الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي لتطور الدولة، لكونها أداة تدخلية لها آثارها المتعددة على المستوى الكلي و الجزئي.

الكلمات المفتاحية: الميزانية العامة، الجباية العادية ، الجباية البترولية، الضرائب.

Résumé

Le budget de l'État correspond à l'ensemble des ressources et des dépenses. L'essentiel des ressources provient des impôts et des taxes payées par les citoyens et les entreprises. Les dépenses correspondent à l'argent que l'État utilise pour financer l'action publique. Mais budget de l'Etat est aussi un programme placé par l'autorité publique, pour un temps, généralement une année, ce budget fait objet d'étapes fondamentales séquentielle et renouvelable expliquant la nature des activités et des processus généraux constitutifs du budget.

En Algérie, les revenus du budget sont constitués de deux sources principales: la collecte régulière et le prélèvement de pétrole. Cette collecte est très importante car elle reflète la structure économique et le développement social de l'Etat.

Les mots clés : le budget général , la fiscalité régulière , le prélèvement de pétrole , les impôts

المقدمة:

من المعروف أن أي علم من العلوم يكون مرتبطا ارتباطا مباشرا بمدى تأثير ذلك العلم في حياة المجتمع ، فالإنسان يحتاج إلى إشباع حاجات عديدة و متنوعة قد تكون هذه الحاجات عامة أو خاصة ، الأمر الذي يستدعي تدخل الدولة لتلبية هذه الحاجات ، و هنا يكمن دور المالية العامة. فالمالية العامة ذات أهمية بالغة في حياة الدولة لأنها المحرك الأساسي لمختلف نشاطاتها ، و ركيزة من ركائز بعث الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي ، مما يتطلب الحذر و الرشد و الفعالية في الإيراد و الانفاق.

و لقد تطور علم المالية العامة في سنوات الأخيرة و تغير مفهوم الدولة و دورها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، فبعدها كان يهتم بكيفية قيام الحكومة بوظائفها العامة كالدفاع و الأمن و إشباع الحاجات الجديرة بالإشباع ، و كيفية تمويل هذه البرامج ، تحول الاهتمام نحو إيجاد التكامل بين تحليل كل برامج النفقات العامة و الضرائب و النظرية الاقتصادية و ذلك من أجل رفع الكفاءة الاقتصادية في برامج الانفاق العام و تحصيل الضرائب، و كيفية ترجمة هذه البرامج المختلفة ماليا من خلال ميزانية عامة و شاملة تتضمن ما تعتزم الدولة تنفيذه خلال السنوات المقبلة، حيث تسعى من خلالها إلى البحث عن موارد مالية لتمويل النفقات العامة و العجز المحتمل ظهوره في الميزانية العامة ، و العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية و الرفاهية و الازدهار للمجتمع ، حيث يطلق على هذه الموارد بالإيرادات العامة للدولة.

إن إيرادات الدولة لم تعد تقتصر على الجباية البترولية التي تمثل حصة الأسد في تمويل ميزانية الدولة فحسب بل امتدت و تنوعت مصادرها ليضاف إليها الضرائب و الرسوم و الغرامات و غيرها من الاقتطاعات و هذا ما يعرف بالجباية العادية.

فالتغيرات الاقتصادية العالمية خاصة التدهور و الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول ، كلها أسباب جديرة لاتجاه الأنظار نحو الجباية العادية من خلال عدة إجراءات و اصلاحات تتضمن تفعيل الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة.

مما سبق يندرج موضوع بحثنا ضمن الاشكالية التالية:

ما هو دور الجباية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر خاصة بعد الاصلاحات المطبقة على النظام الضريبي؟

و سنتناول هذا البحث من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الاطار النظري للميزانية العامة؛

المحور الثاني: مفاهيم حول الجباية و الاصلاحات الجبائية في الجزائر

المحور الثالث: مساهمة الجباية العادية و البترولية في تمويل الميزانية العامة.

أولاً: الاطار النظري للميزانية العامة

تعتبر الميزانية العامة المرآة العاكسة لمختلف السياسات المالية و الاقتصادية للدولة المتبعة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية. و لقد تطورت الميزانية العامة للدولة و اتسعت عناصرها مع تطور دور الدولة و الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها.

1 - مفهوم الميزانية العامة: هناك عدة تعاريف للميزانية العامة للدولة ، تناولتها عدة دراسات في المالية العامة ، و من أهم هذه التعاريف مايلي:

الميزانية العامة هي تقدير مفصل و معتمد من السلطة التشريعية ، يقدر الإيرادات و النفقات النهائية للدولة ، المحددة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة ، بما يحقق أداة السياسة الاقتصادية والاجتماعية¹.

الميزانية العامة هي عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف و الأرقام ، أما الأهداف فتعبر عما تعتمز الدولة القيام به من برامج و مشروعات عن فترة زمنية محددة².

الميزانية العامة هي توقع و إجازة للنفقات العامة و الإيرادات العامة عن مدة مقبلة غالبا ما تكون سنة³.

الميزانية العامة هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمز الحكومة تنفيذه في السنة القادمة لتحقيقا لأهداف المجتمع ، و من هذا التعريف يتضح لنا ما يلي⁴:

أنها التعبير المالي لبرنامج العمل الحكومي : فالميزانية ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي ، و هنا تصبح الميزانية هي التعبير المالي للخطة السنوية التي تمثل خطة العمل الفعلية للسنة القادمة.

أنها برنامج العمل الذي تعتمده الحكومة تنفيذه: في السنة المقبلة؛

أنها برنامج لتحقيق أهداف المجتمع : لا بد من تحديد واضح للأهداف التي يعد البرنامج من أجلها و التي يسعى لتحقيقها؛

أنها برنامج العمل المعتمد: فميزانية الدولة لا تكتسب هذا الاسم إلا بعد اعتمادها من قبل السلطة التشريعية؛

أنها برنامج عمل للسنة القادمة: تعد الميزانية غالباً لمدة سنة و هي الفترة الطبيعية لإعدادها، وذلك في الظروف العادية.

2- أنواع الميزانية العامة: هناك أربعة أنواع أساسية للميزانية تعكس لنا تطور الميزانية يمكن توضيحها فيمايلي:

2 - 1 ميزانية الاعتماد و البنود: و تمثل أقدم صور الميزانية و تمتاز بالسهولة و البساطة في إعدادها و تنفيذها و الرقابة عليها، بالإضافة إلى ذلك يسهل فهمها من غير المتخصصين، و تركز الميزانية التقليدية على تحقيق الرقابة المالية و القانونية على عناصر المصروفات و الإيرادات و قد كان الهدف يتلاءم مع الظروف السائدة في القرن 19 كتوازن الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، و اقتصر الدولة على أداء الوظائف السيادية (الدفاع ، الأمن ، القضاء)، و الوظائف الأخرى التي يحجم الأفراد أو المشروعات الخاصة عن القيام بها بما يتفق مع فلسفة الاقتصاد الحر التي نادى بها آدم سميث و الاقتصاديون التقليديون من بعده.

و قد كان الاهتمام الأكبر للحكومات في ذلك الوقت يتركز على إحداث التوازن الحسابي بين الإيرادات و المصروفات لتفادي الأثار الاقتصادية الضارة التي يمكن أن تترتب على العجز في الميزانية⁵.

يقصد بميزانية الاعتمادات الجمع في تقسيمات الميزانية بين التقسيم الإداري و النوعي، حيث يتم تقسيم النفقات العامة و كذا الإيرادات العامة:

- ✓ إداريا حسب الجهات الحكومية " الهيكل الإداري أو التنظيمي للدولة " ، التي تقوم بالإنفاق و تحصيل الإيرادات " أي تحديد مراكز المسؤولية "؛
- ✓ و نوعيا حسب السلع و الخدمات التي يتم إقتناءها " جانب النفقات "، و حسب أنواع الإيرادات التي يتم تحصيلها⁶.

2 - 2 ميزانية الأداء:

ظهرت هذه الميزانية لتفادي أوجه القصور في ميزانية الاعتمادات و البنود. و يمكن تعريفها على انها مجموعة الأساليب التي بواسطتها يتمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة و مقارنة تنفيذ هذه الأهداف حسب الوقت، ساعات العمل و المواد، إذ يساعد هذا النظام في الحصول على نتائج أساسية و هي قاعدة أفضل لإتخاذ القرارات⁷. و تعرف على أنها أصغر الوحدات التنفيذية التي تقوم بعدد من الأنشطة يمثل كل منها جزءا من البرنامج، و تعد بهدف تحقيق الكفاءة و ليس الفعالية في تخصيص الموارد. و تمر خطوات تطبيق ميزانية الأداء فيما يلي:

- ✓ تقسيم عمليات الحكومة إلى برامج و أنشطة؛
- ✓ تحديد مقاييس الأداء؛
- ✓ إحداث تقارير الأداء⁸.

و تتلخص فكرة ميزانية الأداء في إعادة تقسيم جانب النفقات العامة للميزانية بحيث تظهر ما ستنجزه الدولة من اعمال و ليس ما ستشتره الدولة من سلع و خدمات، و بالتالي فإن الاهتمام في تقسيم ميزانية الأداء لا يوجه في المقام الأول إلى تحديد عناصر الانتاج المستخدمة بكل وحدة إدارية بل إلى المنتج النهائي نفسه⁹.

2 - 3 ميزانية التخطيط و البرمجة:

نظرا لل صعوبات التي واجهت تطبيق فكرة ميزانية الأداء على كافة المصالح و الادارات الحكومية، فقد نادى البعض بالاكْتفاء بمرحلة سابقة على وحدة الأداء و الوقوف مرحليا عند ميزانية البرامج، و من هنا ظهرت الدعوة إلى تطبيق ميزانية التخطيط و البرمجة، و بدأت ادارة الميزانية في الولايات المتحدة الامريكية في سنة 1965 بوضع برنامج خاص لتطبيق ميزانية التخطيط و البرمجة¹⁰. يمكن تعريف ميزانية التخطيط و البرمجة على أنها الأسلوب الذي يوجه إهتمام المخططين بالوحدات الادارية العليا إلى اتخاذ قرارات تحديد الأهداف القومية و أولوياتها، و الاختيار بين البرامج البديلة لتحقيق الأهداف، في ضوء المنافع و التكاليف المتوقعة لكل بديل، مع الأخذ في الحسبان قيود الندرة النسبية للإيرادات العامة و كافة الاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تحكم عملية تخصيص الموارد بين الدولة و القطاع الخاص، و داخل قطاعات الدولة، على أن يتم ذلك من خلال الميزانية العامة، و بحيث يكون للبرامج ' و ليس الهيكل الاداري ' الأولوية في تحديد بنية الميزانية و هيكلها¹¹.

كما يمكن تعريفها على انها أداة للتخطيط و وسيلة لإتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة أو لتعديل تلك الأهداف، و تهدف إلى محاولة تبديد قرارات المخطط و تنظر إلى البرامج و الانشطة الحكومية على أنها مجرد وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الانتاج إلى منتجات نهائية هي الأهداف المطلوب تحقيقها¹².

2 - 4 ميزانية الأساس الصفري:

تعتبر هذه الميزانية أحدث تقسيمات الميزانية، بدأت فكرة هذه الميزانية في أوائل السبعينات، لكي تستخدم في الميزانيات التقديرية للشركات الخاصة، و يرجع الفضل في شأنها الى peter A. Phyr، ثم بدأ جيمي كارتر عندما كان محافظا لولاية جورجيا استخدام فكرة الميزانية ذات الأساس الصفري في ميزانية ولاية جورجيا اعتبارا من سنة 1973، ثم اقتبست الفكرة العديد من الولايات الأخرى و عندما أصبح جيمي كارتر بعد ذلك رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية أصدر

أوامره في 14 / 02 / 1977 لنقل فكرة الميزانية ذات الأساس الصفري إلى الميزانية العامة للولايات المتحدة الأمريكية اعتباراً من سنة 1979¹³.

و تعرف ميزانية الأساس الصفري على أنها نظام يفترض عدم وجود أية خدمات أو نفقات في البداية، و يعمل من اجل الحصول على مجموعة من النتائج أو المخرجات مع الأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة و تقييم مدى فعالية الانفاق وفقاً لهذا الاعتبار¹⁴.

كما تعرف على أنها أسلوب يتم بمقتضاه إعداد الميزانية التخطيطية حيث ينظر إلى البرامج و المشروعات كافة الجديد منها و القديم على أنها جديدة حيث يفترض أنها تبدأ من نقطة الصفر حتى تقاس فاعلية كل ليرة يتم انفاقها¹⁵.

و يمكن تعريفها أيضاً على أنها أسلوب متطور لعمل نظام الميزانية يتمثل منطقه في رفض افتراض جمود محددات اتخاذ قرارات تخصيص الموارد، و من ثم فهو يعتمد إلى استمرار تقييم كل من البرامج الجديدة، و بعض البرامج القائمة على فترات و عند مستويات معينة من الانفاق ليس من الضروري أن تصل إلى الصفر، وفقاً لما يطرأ على محددات اتخاذ قرارات تخصيص الموارد و خطط التشغيل و معايير الأداء من تغيرات بما يضمن استمرار الفاعلية في تخصيص الموارد و ليس الكفاءة في استخدامها¹⁶.

خطوات تطبيق ميزانية الأساس الصفري:

تمر بالمراحل التالية¹⁷:

أ - تقسيم المشروع إلى وحدات تنظيمية صغيرة يطلق عليها مراكز المسؤولية، لذلك من الضروري وجود هيكل تنظيمي سليم توضح فيه خطوط السلطة و المسؤولية.

ب - تحديد المجموعات القرارية أو الحزم القرارية: و ترتبط بتحديد الأنشطة أو الوظائف أو العمليات و تصنيفها و توزيعها طبقاً للمستويات الادارية المختلفة.

ج - الترتيب التفاضلي للمجموعات القرارية بعد تحليلها و تقييمها: يتم ذلك طبقاً لأهميتها باستخدام تحليلات التكلفة و العائد حتى تتمكن الادارة من تحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد المتاحة لديها.

د - إعداد الميزانية و تنفيذها: بعد ترتيب حزم القرارات و في ظل تحديد حد القطع، أو الحد الأقصى للإنفاق يمكن تحديد الحجم الاجمالي للإنفاق العام موزعا على برامج و أنشطة تحقيق الأهداف كذلك فإن مجموع تكاليف حزم القرارات من الاستخدامات المختلفة يمكن من إعداد الميزانية في صورة التقسيم النوعي للإنفاق موزعا على وحدات القرارات، و لهذا فإن ميزانية الأساس الصرفي تتضمن تقسيم إداري - نوعي للإنفاق و لكن كتقسيم ثانوي و كمرحلة نهائية في مرحلة إعداد هذه الميزانية¹⁸.

3 - دورة الميزانية العامة:

تمر عمليات الميزانية في دورة مستمرة فيها 4 مراحل: مرحلة التحضير والإعداد أي صياغة الميزانية، مرحلة اعتماد الميزانية أي إصدار قانون الميزانية، تنفيذ الميزانية، المراجعة والتقييم.

3 - 1 مرحلة التحضير والإعداد:

تتم الصياغة الأولية للميزانية بصفة خاصة من قبل السلطة التنفيذية على نحو ملائم للظروف الاقتصادية التي تمر بها كل دولة¹⁹.

3 - 2 مرحلة اعتماد الميزانية " الإقرار ":

وتأتي المرحلة الثانية من دورة الميزانية عندما تتم مناقشة الميزانية التي قامت السلطة التنفيذية بإعدادها من قبل السلطة التشريعية، ثم إصدار قانون يتبناها²⁰.

3 - 3 تنفيذ الميزانية:

تعتبر مرحلة تنفيذ الميزانية العامة للدولة أهم مرحلة وأكثرها خطورة حيث تباشر الجهات المعنية بعقد النفقة و صرفها و دفعها إلى مستحقيها في الحدود القانونية وفقا للاعتماد المحصص في الميزانية العامة، وكذلك تبدأ عملية تحصيل الإيرادات، وتتم هذه الإجراءات وفق معايير وقواعد قانونية سواء حددتها قانون الميزانية نفسه أو قوانين المالية الأخرى، وتتولى وزارة المالية باعتبارها عضوا من أعضاء السلطة التنفيذية مهمة التنفيذ²¹.

3 - 4 الرقابة على تنفيذ الميزانية:

تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة غاياته، حسبما تحدد في الميزانية العامة دون إصراف أو إخلال حفاظا على حسن سير الإدارة الحكومية ماليا، وحفاظا على الأموال العامة²².

ثانيا: الجباية و الاصلاح الجبائي في الجزائر

تعتبر الجباية من أهم مواضيع علم المالية العامة ، حيث مرت الجباية بعدة مراحل حيث كانت في بداية الأمر اختيارية ثم تحولت إلى رسوم مقابل خدمات ثم تطور مفهومها و هدفها و أصبحت أداة لتحقيق أهداف المجتمع.

1 - مفهوم الجباية: تعرف الجباية على انها مجموع الاقتطاعات الاجبارية المفروضة من طرف الدولة و التي تضم الضرائب و الرسوم²³.

و يمكننا ان نعرف كل من الضرائب و الرسوم كما يلي:

الضرائب : تعرف الضرائب على انها اقتطاع مبلغ نقدي بشكل اجباري يدفعه الممول للدولة و بدون حصوله على مقابل خاص مباشر لتحقيق نفع عام يتماشى مع أهداف الدولة و يسهم في تحقيقها²⁴.

الرسوم : هي فريضة مالية يؤديها الفرد جبرا للدولة مقابل انتفاعه بخدمة معينة يترتب عليها نفع خاص إلى جانب النفع العام الناشئ عن أداء هذه الخدمة²⁵.

2 - أهداف الجباية: تتمثل أهداف الجباية فيما يلي²⁶:

2 - 1 الأهداف المالية : و تعتبر من أهم الأهداف الأساسية و الرئيسية للدولة و يتضمن دائما حاجة الدولة إلى توفير أكبر حصيلة من الضرائب لتغطية النفقات العامة و تطوير القطاعات المختلفة.

2 - 2 الأهداف الاجتماعية : تعتبر الضريبة وسيلة هامة في تحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية و منها:

✓ إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع: أي عدم تركز الثروات في أيدي عدد قليل من أفراد المجتمع؛

✓ تنظيم النسل: و هذا يتمركز في المجتمعات التي تعاني الأزمة السكانية بحيث يتم فرض ضريبة لكل طفل يولد بعد عدد معين من الأطفال على مستوى المكلف الواحد؛

✓ تحقيق لقاعدة العدالة و المساواة في فرض الضريبة: و ذلك من خلال مساهمة كل فرد في الأعباء و التكاليف العامة و ذلك حسب مقدرته المالية ، و من خلال فرض الضريبة على الطبقات الغنية و تخصيص مواردها لزيادة دخول الطبقات الفقيرة؛

✓ إيجاد الحلول الممكنة لكثير من الظواهر الاجتماعية و العادات السيئة: أي هناك الكثير من الظواهر الاجتماعية السيئة السائدة في المجتمع و التي يجب أن تفرض عليها ضرائب مرتفعة بقصد التخلص الجزئي أو الكلي منها مثل : الخمر ، السجائر و غيرها.

2 - 3 الأهداف الاقتصادية: و تتمثل فيما يلي:

✓ العمل على حماية الصناعات الوطنية و تشجيعها على التطور و التقدم ، و ذلك من خلال فرض ضرائب جمركية على السلع التي تقوم الدولة باستيرادها ، ليقابلها ارتفاع لأسعار تلك السلع و ذلك من أجل الحد من استهلاكها؛

✓ الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي؛

✓ التشجيع الاستثماري للمشاريع الاقتصادية المختلفة.

3 - طرق تقدير الوعاء الضريبي: يمكن اختصار طرق تقدير الوعاء الضريبي فيما يلي²⁷:

3 - 1 طريقة المظاهر الخارجية: تقوم هذه الطريقة على تقدير المقدرة التكلفة للممول و أيضا يسره حسب المؤشرات و القرائن الظاهرة و التي تدل على دخله الحقيقي أو مقدار ثروته الحقيقية و على هذا الأساس يمكن اعتبار هذه الطريقة استنتاجية حيث تقوم على مظاهر افتراضية تكون بالنسبة للإدارة الضريبية كعلامات مميزة للدلالة على واقع تقريبي.

3 - 2 طريقة التقدير الجزائي: تتشابه هذه الطريقة مع طريقة المظاهر الخارجية في أن كل منهما يقوم على أساس تقريبي، إلا أن طريقة التقدير الجزائي تعتمد في تحديدها للوعاء الضريبي على القرائن

التي ترتبط بمؤشرات حقيقية في تحديد المادة الخاضعة للضريبة و هي بذلك تجمع بين طريقة المظاهر الخارجية و القرائن التي تراها الادارة الضريبية و التي قد تبعد عن الواقع ، و بالرغم من أن هذه الطريقة أكثر تأكيداً من المظاهر الخارجية ، إلا أنه يقل استخدامها أيضاً إمعاناً في تحقيق العدالة ، و قد يكون لها نفس عيوب الطريقة السابقة.

4 - أنواع الجباية:

تعتمد الدولة لتمويل مزايتها العامة على نوعين من الجباية هما الجباية العادية و الجباية البترولية.

4 - 1 الجباية العادية: يمكن تعريف الجباية العادية على أنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة سنوياً بصورة دورية ، كالضرائب و الرسوم²⁸.

4 - 2 الجباية البترولية : يمكن تعريف الجباية البترولية على أنها:

إن الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لإستغلال باطن الأراضي التي هي ملك الدولة؛

أن الضرائب البترولية يمكن تكييفها على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة ، لإسغلال باطن الأرض ، و الأرض المملوكة للدولة.

و يمكن تقسيم الضرائب البترولية إلى:

✓ الضرائب المفروضة في مرحلة البحث: في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح ، لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات، من اجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها، و نميز في هذه المرحلة ضريبتين: ضريبة حق الدخول ، و ضريبة حق الايجار.

✓ الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال: في هذه المرحلة نجد الضرائب التالية:

✓ ضريبة حق الدخول في الإنتاج الإتاوة الضريبة على الدخل حق الايجار في مرحلة الاستغلال²⁹.

5 - النظام الجبائي و إصلاحه:

النظام الضريبي هو مجموعة القواعد الفنية و القانونية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط و التحصيل³⁰.

5 - 1 تعريف الإصلاح الضريبي: يمكن تعريف الاصلاح الضريبي على انه مجموع التغيرات المتعلقة بالضرائب الحكومية و المحلية بهدف تحسينها ، و لا يعني الاصلاح بأي حال من الأحوال مجرد إدخال تعديلات على النظام الضريبي ، فهو خلاصة مسار معقد من العمليات و الاجراءات يتم التخطيط لها و تنفيذها عبر فترة زمنية طويلة³¹.

5 - 2 مراحل الاصلاح الضريبي: يتم تطبيق الاصلاح الضريبي في أي بلد من البلدان باحترام مجموعة من الخطوات و الاجراءات الممكن تقييما في مجموعة من المراحل على النحو التالي³²:

أ - القيام بالتشخيص الضريبي: و هذا بـ:

✓ تحليل الوضعية القائمة على الاصلاحات؛

✓ تحليل الامكانيات و القدرات الضريبية من خلال:

◀ تقدير هوامش الربح الحقيقية بالنسبة لكل قطاع و هذا بالتمييز بين مختلف الأعوان

المكونة لكل قطاع؛

◀ تحديد الضغط الضريبي الحالي؛

◀ تقدير الملائمة بين الضغط الضريبي الحالي و الضغط المرجو أخذا بعين الاعتبار

الأهمية النسبية للهوامش ، تنافسية القطاع و مساهمته في الناتج المحلي الخام؛

◀ تقييم مدى قدرة الدولة على ضمان التحصيل الضريبي المستهدف.

ب - اقتراح الاصلاح الضريبي: و يكون ذلك بـ:

✓ تحديد التدابير القابلة للتنفيذ ، و لا بد ان تكون هذه التدابير واضحة و قابلة للتنفيذ؛

✓ وضع قيد التنفيذ وحدة للسياسة الضريبية ، بحيث تكون الاصلاحات الضريبية متوافقة مع

البرامج أو المخطط التنموي للبلاد ، و هذا لضمان انسجام الأهداف الاقتصادية و الوطنية ، و لهذا

لا بد من تكوين مجموعة " فريق أشخاص " ، مكلفين بإعداد السياسة الضريبية للبلاد؛

✓ مراجعة الإدارة الضريبية للوقوف على مكامن الخلل فيها.

ج - تطبيق الإصلاح الضريبي: و هذا بـ:

✓ إقرار و اعتماد التدابير المقترحة؛

✓ نشر و إعلان آثار الاصلاح؛

✓ تكوين الموارد البشرية المعنية بالتطبيق.

ثالثا: مساهمة الجباية العادية و الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر

تمثل الجباية عنصرا مهما في الايرادات العامة في الجزائر ، و المتمثلة أساسا في الجباية العادية و الجباية البترولية ، لذا سنحاول في هذا المحور معرفة مساهمة كل منهما في تمويل الميزانية العامة.

1 - مساهمة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة:

لقد تزايد إهتمام الجزائر بالجباية البترولية في الآونة الأخيرة باعتبارها مصدرا مهما لتمويل الميزانية العامة و من ثم تمويل التنمية الاقتصادية. و يمكن توضيح مدى مساهمة الجباية البترولية في تكوين الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2015 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العمومية:

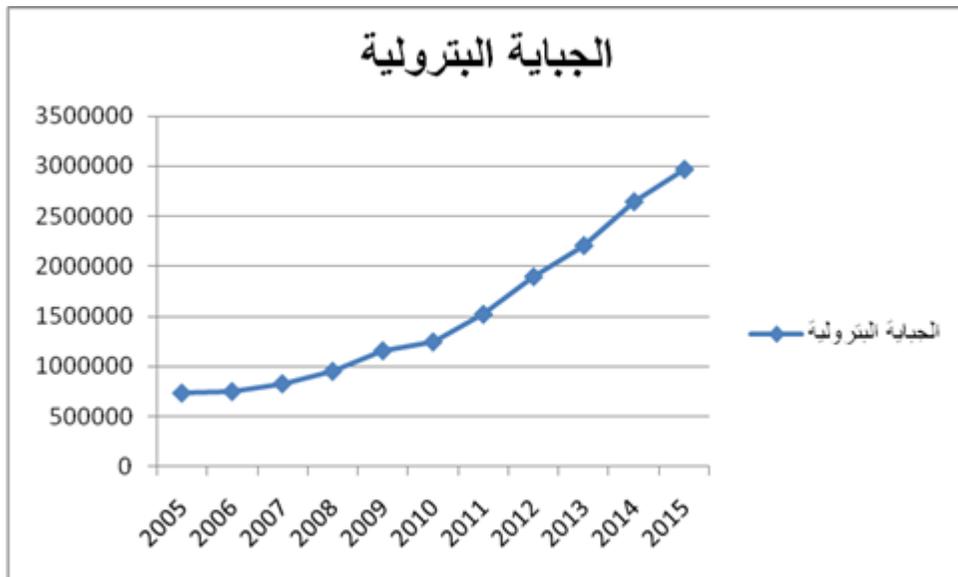
الوحدة: مليار دج

	مجموع الايرادات	الجباية البترولية	نسبة جباية بترولية من اجمالي ايرادات
2005	1635830	899000	54,95
2006	1667920	916000	54,91
2007	1802616	973000	53,97
2008	1924000	971200	50,42
2009	2786600	1628500	58,44
2010	3081500	1835800	59,58
2011	2992400	1472400	49,2
2012	3455650	1561600	45,18
2013	3820000	1615900	42,3

2014	4218180	1577730	37,4
2015	4684650	1722940	36,77

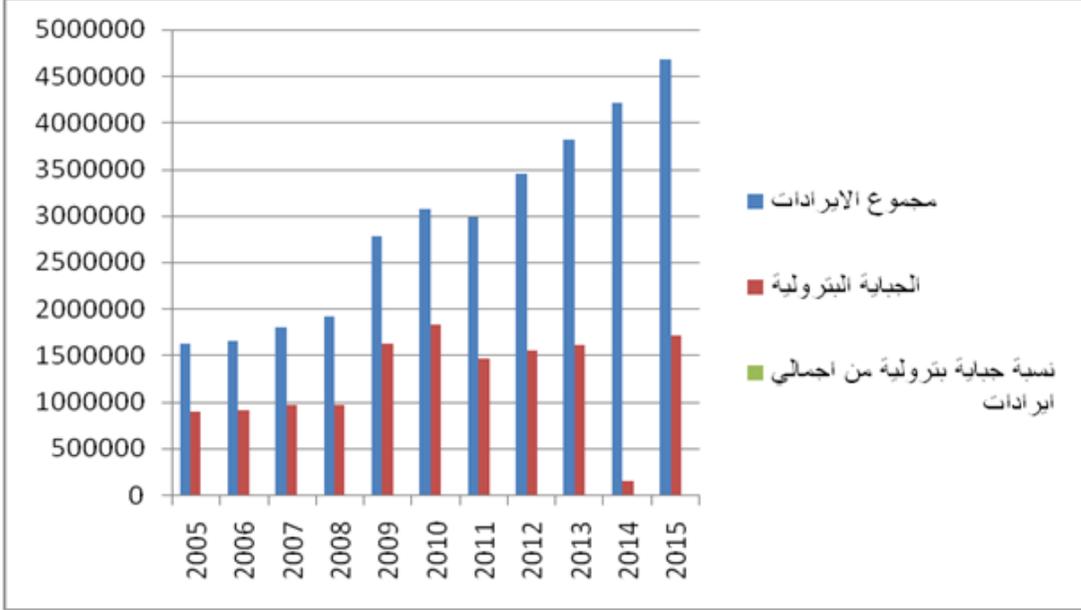
المصدر: قوانين المالية للسنوات " 2005 - 2006 - 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015 .

الشكل رقم 01: تطور الجباية البترولية



من خلال معطيات الجدول السابق و المنحنى نلاحظ أنه الجباية البترولية في تزايد مستمر خلال هذه الفترة و هذا راجع لإرتفاع أسعار البترول لكن هذه النسبة كانت متذبذبة و السبب في ذلك هو حدوث أزمة 2008 التي أثرت على أسعار البترول و إنخفضت مما أدى إلى إنخفاض نسبة تمويل الجباية البترولية للميزانية العامة من نسبة 54% إلى نسبة 50%، و يلي ذلك إنخفاضات في أسعار البترول في الأونة الأخيرة التي أثرت على نسبة الجباية البترولية حيث وصلت نسبة تمويل الجباية البترولية إلى 36% في سنة 2015.

الشكل رقم 02: نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

2 - مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة:

نظرا للأزمات المالية المتتالية و انهيار أسعار البترول نجد ان مساهمة الجباية العادية في تمويل

الميزانية العامة ترتفع من سنة لأخرى و هذا ما نلمسه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2: مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة:

الوحدة مليار دج

السنة	مجموع الإيرادات	الجبابة العادية	نسبة جبابة العادية من اجمالي إيرادات
2005	1635830	736830	45,04
2006	1667920	751920	45,08
2007	1802616	829616	46,02
2008	1924000	953800	49,57

2009	2786600	1158100	41,55
2010	3081500	1245700	40,42
2011	2992400	1520000	50,79
2012	3455650	1894050	54,81
2013	3820000	2204100	57,69
2014	4218180	2640450	62,59
2015	4684650	2961710	63,22

المصدر: قوانين المالية للسنوات " 2005 - 2006 - 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015 .

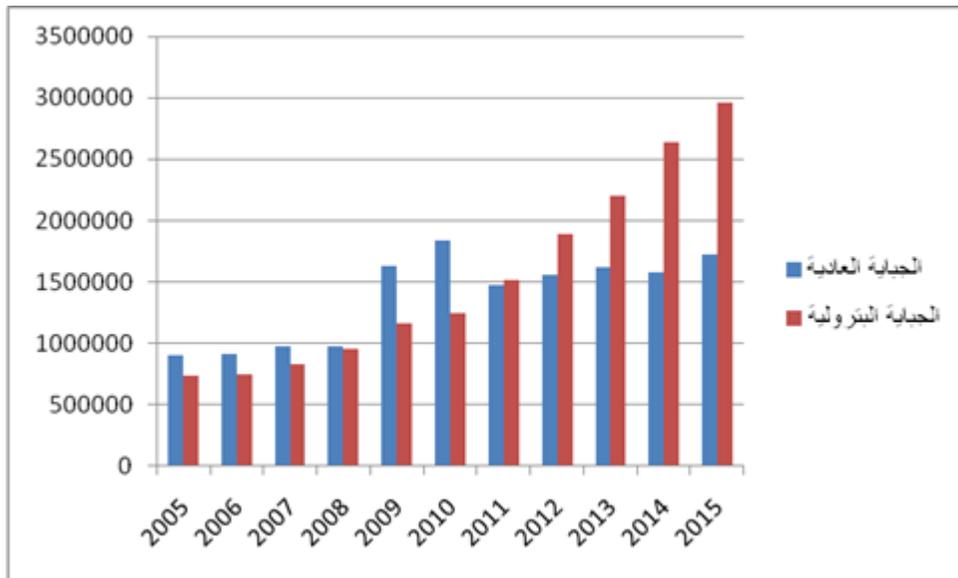
الشكل رقم 03: تطور الجباية العادية



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

من خلال الجدول رقم 02 و الشكل رقم 03 نلاحظ أن نسبة تغطية الجباية العادية لإيرادات الميزانية ترتفع من سنة لأخرى بنسب متفاوتة حيث نجد أنها في سنة 2005 لم تكن تمثل سوى 45% لترتفع سنة 2015 إلى ما يقارب 64% و هذا راجع إلى الانهيارات و الانخفاضات المتتالية التي شهدتها أسعار البترول ابتداءً من أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 إلى غاية أزمة إنهييار أسعار البترول التي شهدتها منظمة الأوبك مع أواخر سنة 2014، و هذا ما يوجب على الدولة البحث عن مصادر للإيرادات ما عدا الجباية البترولية من اجل تفادي الوقوع في أزمة 1986. و هذا الارتفاع في الجباية العادية راجع للسياسة المنتهجة من طرف الدولة الرامية لتشجيع الجباية العادية باعتبارها أكثر استقرار و أقل تذبذباً من الجباية البترولية.

الشكل رقم 04: مقارنة بين الجباية العادية و الجباية البترولية



نلاحظ أن مساهمة الجباية العادية والجبائية البترولية تتفاوتت من سنة لأخرى، إذ نجد دائماً الجباية البترولية هي التي تمثل أكبر حصة لها من مجمل إيرادات الميزانية، رغم التذبذبات الملحوظة، لكنها لم تبقى كذلك فقد انخفضت خاصة في السنوات الأخيرة، لتحل محلها الجباية

العادية التي كانت منخفضة وارتفعت بفعل انخفاض الجباية البترولية، إذ نلاحظ عليها تطور محسوس على ما كانت عليه في السنوات الماضية.

خلاصة:

إن مراحل دورة الميزانية العامة للدولة تساعد على تقدير مختلف إيراداتها من الجباية العادية والجباية البترولية، حيث تعتبر هذه الأخيرة المحرك الفعال للاقتصاد الوطني الجزائري، ونقطة انطلاق لكل برنامج حكومي، وهي تساهم بنسبة كبيرة في تمويل الميزانية العامة، فقد شهدت تطور ملحوظ في الآونة الأخيرة بعد التدهور الذي شهدته خلال أزمة 1986، حيث وصلت إلى 58% سنة 2009 وذلك نظرا لتطور وارتفاع أسعار البترول الذي شهدته سنة 2008، إلا أننا نلاحظ في السنوات الأخيرة بعض الانخفاض عليها التدريجي والمستمر خاصة في سنة 2012 أين وصلت إلى 45%، و في سنة 2015 إلى 36%، ولكن رغم ذلك ما تزال الجباية البترولية تحتل الصدارة في قائمة الميزانية العامة .

كما لا ننسى مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية بنسبة كبيرة خاصة بعد الإصلاحات المطبقة على النظام الجبائي، التي ساهمت في زيادة حصيلة الإيرادات الجبائية من الضرائب، فقد تطورت وارتفعت نسبتها على ما كانت عليه، وفاقت الجباية البترولية في بعض السنوات لتصل إلى 63% من مجمل الإيرادات في سنة 2015.

حيث تسعى الحكومة إلى العمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وذلك نظرا لتذبذب أسعار البترول، والتذبذبات التي تعرفها العملة الوطنية، كما أنه مورد غير دائم وقابل للنفاذ في أي لحظة، مما ينعكس سلبا على الميزانية العامة وخاصة وعلى الاقتصاد الجزائري عامة، إلا أن ذلك لن يتم إلا عن طريق دعم الطاقة الضريبية بمكافحة أوسع للتهرب الضريبي وترشيد الإنفاق العام عن طريق محاربة أشكال الفساد من هدر للمال العام، الرشوة وتبييض الأموال.

العام، الرشوة وتبييض الأموال.

- 1 - كردودي صبرينة، "تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي"، الطبعة الأولى، الدار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 75.
- 2 - محمد أحمد الكايد، "الإدارة المالية و الدولية - التحليل المالي الاقتصادي"، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 28.
- 3 - محمد صغير بعلي و يسري ابو العلا، "المالية العامة"، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 86.
- 4 - حامد عبد المجيد دراز و المرسي السيد حجازي، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية الاسكندرية، 2004، ص ص 57 - 65.
- 5 - محمد خالد المهاني، "الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة تجارب عربية مقارنة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2012، ص 36.
- 6 - محمد عمر أبو دوح، "ترشيد الانفاق العام و علاج عجز ميزانية الدولة"، مرجع سبق ذكره، ص 117.
- 7 - خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 346.
- 8 - محمد عمر أبو دوح، "ترشيد الانفاق العام و علاج عجز الميزانية الدولة"، ص ص : 127 - 128.
- 9 - حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، "مبادئ المالية العامة ' القسم الأول' "، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون ذكر سنة النشر، ص 147.
- 10 - حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، "مبادئ المالية العامة ' القسم الأول' "، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون ذكر سنة النشر، ص 155.
- 11 - محمد عمر أبو دوح، "ترشيد الانفاق العام و علاج عجز الميزانية الدولة"، مرجع سبق ذكره، ص 133.
- 12 - خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 355.
- 13 - حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، "مبادئ المالية العامة ' القسم الأول' "، مرجع سبق ذكره، ص ص : 160 - 161.
- 14 - خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 362.
- 15 - محمد خالد المهاني، "الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة تجارب عربية مقارنة"، مرجع سبق ذكره، ص 54.
- 16 - محمد عمر أبو دوح، "ترشيد الانفاق العام و علاج عجز الميزانية الدولة"، مرجع سبق ذكره، ص 146.
- 17 - محمد خالد المهاني، "الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة تجارب عربية مقارنة"، مرجع سبق ذكره، ص ص : 55 - 56.
- 18 - محمد عمر أبو دوح، "ترشيد الانفاق العام و علاج عجز الميزانية الدولة"، مرجع سبق ذكره، ص 159.
- 19 - عدنان محسن ظاهر، "الموازنات العامة في الدول العربية"، دراسة مقارنة لإعداد و إقرار و تنفيذ الموازنة في الدول العربية، دون سنة النشر، ص 46.
- 20 - الدليل الإرشادي لأعمال الموازنة للمنظمات غير الحكومية، "المشروع الدولي للموازنة"، ديسمبر 2001، ص 26.

- 21 - نفس المرجع، ص 129.
- 22 - د. خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 319.
- 23 - محمد عباس محززي، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، الطبعة الرابعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 217.
- 24 - فليح حسن خلف، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 170 - 171.
- 25 - إبراهيم على عبد الله و أنور العجارمة، "مبادئ المالية العامة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة نشر، ص 137.
- 26 - ياسر صالح الفريجات، "المحاسبة في علم الضرائب"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 18 - 19.
- 27 - محمد عبد المنعم عفر و أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد المالي الوضعي و الاسلامي بين النظرية و التطبيق"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1989، ص 125.
- 28 - مجدي محمد شهاب، "الاقتصاد المالي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999، ص 117.
- 29 - سمير بن عمور، "اشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب البليدة، فيفري 2006، ص ص 60 - 63.
- 30 - سعيد عبد العزيز عثمان و شكري رجب العشماوي، "النظم الضريبية"، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، بدون سنة نشر، ص 13.
- 31 - عبد المجيد قدي، "دراسات في علم الضرائب"، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 249.
- 32 - عبد المجيد قدي، "دراسات في علم الضرائب"، مرجع سبق ذكره، ص ص 253 - 254.